مجلة

كلية التـــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد التاسع والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر (الدولي الخامس)

18 نيسان 2024

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير

أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

الدبلوماسية ودورها في إدارة أزمة الموارد المائية العراق أنموذجاً

أ.د. عبدالأمير عبدالحسن إبراهيم

قسم القانون - كلية السلام الجامعة

amiralshemary@gmail.com
07801655172
ORCID ID 0000-0002-8819-6495

الملخص

يعاني العراق من أزمة ندرة في الموارد المياه نتيجة التناقص المستمر للتدفقات المائية في نهري دجلة والفرات والروافد المغذية لهما من دول المنبع في كل من تركيا وإيران نتيجة تنفيذ مشاريع وسدود إروائية حدت من تلك التدفقات أو قطعتها بالكامل دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح واحتياجات العراق، بوصفة دولة المصب، في حصص مائية عادلة.

تسعى الورقة البحثية إلى إظهار المخاطر الأنية والمستقبلية التي ترتبها الندرة في الموارد المائية من آثار تهدد الأمن المائي الوطني في متلازمة (الماء والغذاء والطاقة).

وتتجسد مشكلة الدراسة بوجود مشكلة سياسية وقانونية يعبر عنها بحالة التضييق وخنق العراق عن التدفقات المائية التي ترد إليه من الأنهر المشتركة بوصفه دولة المصب التي تقع أسفل أحواض الأنهر المشتركة، وما هو الدور الذي تمارسه الدبلوماسية المائية العراقية في حماية حقوق العراق المائية؟ وماهي الآليات التي يتطلبها تنظيم استخدامات المياه للأغراض المختلفة لتحقيق الأمن المائي الوطني؟

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان في مقدمها أهمية تفعيل إداء الدبلوماسية الوطنية المائية القادرة على إنشاء حلول مبتكرة تقوم على أسس علمية وآليات تشتمل أدوات دبلوماسية وسياسات بيئية، واستراتيجيات إدارة المياه، وحلول هندسية تجتمع معا وتطبق في سياق معالجة مشكلة ندرة في الموارد المائية، فضلاً عن أن دول الجوار العراقي التي تشكل دول المنبع لنهري دجلة والفرات والروافد الأخرى، تمارس سياسات الهيمنة المائية كوسيلة للتعبير عن ديناميات القوة التي تتحكم في السيطرة على مياه الأنهار المشتركة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية المائية، الأمن المائي، الأنهر المشتركة ، المنازعات الدولية، تسوية المنازعات الدولية.

ABSTACT

Iraq is suffering from a scarcity of water resources as a result of the continuous decrease in water flows in the Tigris and Euphrates rivers and the feeders that feed them from the upstream countries, Turkey and Iran, as a result of the implementation of irrigation projects and dams that have limited or completely cut off those flows without taking into account the interests and needs of Iraq, as a downstream country in fair water rations.

The research paper seeks to show the immediate and future risks posed by the scarcity of water resources from the effects that threaten water security in the (water, food, and energy) syndrome.

The problem of the study is embodied in the presence of a political and legal problem expressed in the state of restrictions and suffocation of Iraq from the water flows that come to it from the common rivers, as it is a downstream country that lies below the common river basins. What role does Iraqi water diplomacy exercise in protecting Iraq's water rights? What mechanisms are required to regulate water use to achieve national water security?

The study concluded with several results, the most important of which was the importance of activating the performance of national water diplomacy capable of creating innovative solutions based on scientific foundations and mechanisms that include diplomatic tools, environmental policies, water management strategies, and engineering solutions that come

together and are applied in the context of addressing the problem of scarcity of water resources. In addition, Iraq's neighboring countries, which constitute the upstream countries of the Tigris and Euphrates rivers and other tributaries, practice water hegemony policies to express the power dynamics that govern control over the waters of the shared rivers.
Keywords: Water Diplomacy, Water Security, Shared Rivers, International Disputes, Settling Disputes.

مقدمة

يعد ملف المياه في العراق ملف شائك وخطير، والوضع المائي حرج ومعقد بسبب كون العراق دولة متلقي للمياه من دول الجوار المائي، وأن أكثر من 70% من دول الجوار المائي " تركيا، إيران وسوريا)، وأن الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية قد أدت إلى عدم حصول العراق إلا على 40% من استحقاقه الطبيعي، وأنه يخسر 60% من حصصه من التدفقات المائية الواردة من دول الجوار المائي، فضلا عن أن انخفاض معدلات سقوط الأمطار، خاصة في السنوات الأربع الماضية، وارتفاع نسبة الاستخدامات للأغراض الزراعية إلى نسبة 80% من مجموع إيراداته المائية، كلها عوامل جعلت من مكونات الملف تتجاوز الجانبين الفني والدبلوماسي وتحوله إلى ملف سيادي تديره السلطة العليا في الدول.

إن ما قامت به دول المنبع (تركيا وإيران) من مشاريع إروائية على الأنهار والروافد وفروعها المشتركة مع العراق، قد شكل أحد الأسباب الخارجية التي زادت من تفاقم أزمه المياه في العراق.

وسبق للعراق وأن أبرم اتفاقيات ونظمت اجتماعات عدة حول استخدامات المياه وتنفيذ المشاريع المائية خلال الحقب التي كانت فيها المنطقة تحت الحكم العثماني، ومن ثم الهيمنة البريطانية والفرنسية، وكانت أول اتفاقية وقعت بين بريطانيا وروسيا وإيران وتركيا في عام 1913 حول تنظيم نهر الملاحة في شط العرب وبعدها وقعت فرنسا وبريطانيا اتفاقية لتنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات عام 1920، تلتها اتفاقية ثالثة عام 1930. وعندما حصل العراق على استقلاله عام 1932 وقعت معاهدتان إحداهما عام 1937 مع إيران حول شط العرب والأخرى مع تركيا عام 1946حول التدفقات المائية عبر الحدود لنهري دجلة والفرات.

يواجه العراق أصلًا ندرة في المياه تشكّل تهديدًا رئيسًا لسكانه؛ بسبب بناء سدود في إيران وسوريا وتركيا. وتتفاقم مشاكل نقص المياه بسبب الآثار الشديدة لتغيّر المناخ والتصحّر في جميع أنحاء البلاد، إذ أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2018 أنّ العراق يخسر حوالي 25000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنويًا.

وقد بدأت تركيا في إنتاج الطاقة من سد (إليسو)الذي شُيِّد حديثًا، بعد مرور حوالي 50 عامًا على إطلاق مشروع بناء (سد جاب) الذي يتضمن 22 سدًا و19 محطة لتوليد الطاقة الذي سيمنح الحكومة التركية سيطرةً كبيرةً على تدفّقات المياه في نهر دجلة. فضلا عما تشكله السدود المقامة على نهر الفرات في سوريا وتركيا من تهديدًا لأمن العراق المائي.

إن الاستراتيجية التركية في إدارة ملف المياه المشتركة مع العراق يفصح عن حقيقة السلوك الخارجي التركي الذي يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما تطوير الاقتصاديات التركية، واستخدام المياه كسلاح سياسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية كعوامل مؤثرة مؤثر في علاقاتها مع دول الجوار العربي والعراق خاصة.

وتتحدد طبيعة التعامل التركي مع ملف المياه المشتركة من خلال السياسات المتنوعة التي قامت تركيا بتنفيذها والقت بآثارها على الأمن المائي العراقي وعلى أمنه القومي، وأن اهم هذه السياسات هي تقسيم المياه، اذ لم تبقى السياسة التركية ضمن حدود ردود الأفعال إزاء مطالب سوريا والعراق بل طورت أهدافها لوضع خطط لتطويع المنطقة لمخططاتها السياسية، من خلال رفض الساسة الأتراك الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بتقاسم المياه الدولية، إذ اكد رئيس وزراء تركيا الأسبق سليمان أدميرال بقوله : "إن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ويجب على الجميع أن يدركوا أن نهري دجلة والفرات ليستا من الأنهار الدولية، بل هي من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي".

لكن ربما يكون التحدي الأكثر تعقيدًا هو الدور الذي تؤديه السدود الإيرانية في خنق تدفّق المياه في الأنهر المشتركة مع العراق، التي تعد من بين من الموارد التي ترتبط بها المصالح المشتركة للبلدين .

وتعد جبال زاغروس مصدر تدّفق مياه نهرا ديالى والزاب الصغير المتجه صوب العراق اللذين يساهمان بحدود ربع التدفق السنوي لنهر دجلة، إذ يلتقي الزاب الصغير بنهر دجلة في بلدة الزاب التي تقع في محافظة كركوك، بينما يتجه نهر ديالى جنوبًا ويمرّ عبر محافظة ديالى قبل التقائه بنهر دجلة جنوب بغداد. ويدعم كلا النهرَين مشاريع ري مهمّة على طول ضفافهما، ولا سيما نظام القنوات الإروائية على نهر ديالى الذي يمر بالقرب من منطقة سنسل، ومشروع ري كركوك على نهر الزاب الصغير.

إن ما سيترتب على انخفاض تدفّق مياه الأنهار المشتركة من مصادرها في إيران التأثير على عمل السدود الموجودة في العراق، فثمّة ثلاثة سدود عراقية مهمّة، وهي سد دوكان على نهر الزاب الصغير، وسد دربنديخان وسد حمرين على نهر ديالى التي تُعدّ مشاريع حيوية ليس لأنّها تضمن الأمن المائي في العراق فحسب، بل وفي التأثير في غلة المناطق الزراعية بالقرب من بغداد ومحيطها، وأن انخفاض الاعتماد على التدفّقات الثابتة في نهرَي ديالى والزاب الصغير ستكون له تأثيرات سلبية على الزراعة ونوعية المياه في عموم مساحات حوض نهر دجلة.

يمثل سوء إدارة الموارد المائية أحد أهم الأسباب التي زادت من تعقيد مشكلة المياه في العراق التي جاءت نتيجة تعثر تواصل بذل مجهودات (الدبلوماسية الوقائية) في محاورة دول الجوار لتأمين حصص العراق المائية المقرة من الأنهر المشتركة، وتراجع عمليات صيانة مشاريع الري والبزل ، فضلاً عن تخصيص حصص مائية لأراض خارج مناطق الإرواء ، والتجاوزات على الحصص المقررة رسمياً بموجب الخطط الإروائية مثل بحيرات الأسماك ونصب مئات مضخات المياه ، والقصور في خطة تشغيل السدود التي أدت إلى انخفاض خزين المياه في هذه السدود إلى أدنى مستوياته، وهي إجراءات سلبية أثرت وستؤثر مستقبلا على خطط الإدارة المائية وفي حفظ الأمن المائي للعراق.

أهمية موضوع الورقة البحثية: يكمن في تسليط الضوء على مشكلة ندرة المياه في العراق وإيجاد الحلول لها خاصة بعدما أصبح الأمن المائي ضرورة لابد منها تندرج في أولويات الأمن الوطني للعراق في مفهومه العام، وما يجب أن يضطلع به متخذ القرار السياسي الوطني من دور في حماية الأمن المائي بوصفه مسألة سيادية في ظل تفاقم الآثار البيئية والصحية لأزمة شحة الموارد المائية.

أهداف الورقة البحثية: العمل على وضع استراتيجية للتحرك ومواجهة هذا الخطر ندرة الموارد المائية، والعمل على الاستثمار الأمثل للمياه في استخداماتها المختلفة على مستوى السياسة الداخلية، والحذر من تأثير المخاطر الخارجية من خلال تفعيل الدبلوماسية المائية لحماية حقوق العراق في الموارد المائية في أحواض الأنهار الدولية، وضمان حقوقه بوصفه دولة متشاطئة في أسفل أحواض الأنهار الدولية، مع وضع خطط متنوعة مشتركة لإدارة هذا الملف.

مشكلة البحث: تعد مشكلة الورقة البحثية (سياسية وقانونية) تتمثل في الآثار التي تترتب على حالة التضييق وخنق العراق، بوصفة دولة المصب، ومنعه الانتفاع من التدفقات المائية للأنهر المشتركة مع دول المنبع وهي تثير السؤال الرئيس التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية المائية وتأثيراتها في التعاون مع الدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة مع العراق؟

ما هو الدور الذي تمارسه الدبلوماسية المائية العراقية في حماية حقوق العراق المائية؟ وماهي الآليات التي يتطلبها تنظيم استخدامات المياه للأغراض المختلفة لتحقيق الأمن المائي الوطني؟

ماهي الآليات والوسائل المتعلقة باعتماد تقنيات ري حديثة كفيلة بترشيد استخدامات المياه للأغراض المختلفة؟

إن الخيار الدبلوماسي القائم على الوسائل التقليدية لم يعد يجدي نفعاً، ولذلك تحاول الورقة البحثية التعريف بأهمية الدبلوماسية المائية وفاعليتها في التوصل إلى حلول تحقق المصالح الوطنية.

فرضية البحث: تتحد فرضية الورقة البحثية في الإجابة على سؤال مشكلة البحث " إن مشكلة الندرة في الموارد المائية متعددة الجوانب تتطلب وضع استراتيجية وطنية، انتهاج سياسات وحوارات جديدة مع دول المنبع، وتبني الدبلوماسية المائية وسيلة للوصول إلى اتفاقيات حول تقاسم المياه وفقاً لقواعد للقانون الدولي العام فيما يتعلق بالأنهار الدولية "، إذ كلما ازدادت وتكثفت فاعلية الدبلوماسية المائية، ازدادت احتمالية تحقيق التعاون الدولي.

مناهج البحث: تم اعتماد المنهج الاستنباطي كمنهج رئيس بالانتقال من التعميمات والكليات والمسلمات وتطبيقها على جزئية النموذج العراقي وتعزيزيه بعدد من المداخل المساعدة التاريخي والقانوني والتحليلي التي استخدمت في إعداد الورقة البحثية.

هيكلية الورقة البحثية: قسم البحث على عدد من الفروع حملت عناوين (الأنهار الدولية، الدبلوماسية المائية، أزمة المياه في العراق، الأمن الوطني، الأسباب السياسية والمؤسسية لأزمة المياه)، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت عدد من الاستنتاجات التي تخدم صانع القرار الوطني في عملية اصنع القرار في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ذات الصلة.

أولاً: الأنهار الدولية والعابرة للحدود- مدخل مفاهيمي وقانوني.

توصف الأنهار الدولية بأنها تلك الأنهار التي تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر، وتباشر كل دولة سيادتها على الجزء من النهر الذي يجري في إقليمها، ولكنها تتقيد بأن تراعي مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة والملاحة النهرية الدولية. ويهتم القانون الدولي بالأنهار الدولية من حيث الملاحة فيه، والثانية من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة. ويرى الدكتور (حامد سلطان) أن اصطلاح النهر الدولي قد حل محله اصطلاح آخر، هو نظام المياه الدولية، الذي ينصرف إلى " تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي متى امتد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر". ونظام المياه الدولية بهذا المعنى يشمل المجرى الرئيس للمياه، كما يشمل روافداً هذا المجرى سواء أكانت هذه الروافد من الروافد الإنمائية للمياه، أو من الروافد

الموزعة لها. أما كونه منفذا الدولية الدائمة، فقد عرفته في الحكم الذي أصدرته في قضية اللجنة الدولية لنهر (الأودر) من أنه " النهر الصالح للملاحة والذي يستخدم منفذا إلى البحر لعدة دول"، وهي بذلك اشترطت توافر ثلاثة شروط لاعتبار النهر دولياً، هي [1]:

أ. الصلاحية للملاحة.

ب. كونه منفذاً على البحر ويهم عدداً من الدول.

كما وعرف (جورج سل) النهر الدولي، بأن النهر يعد دولياً متى كانت الملاحة فيه تهم الجماعة الدولية حتى مر في أراضي دولة واحدة، ولا يعد النهر دولياً ولو مر في أراضي أكثر من دولة، إذا كانت الملاحة فيه لاتهم الجماعة الدولية [2].

وكما رأينا أن اهتمام الدول بالأنهار الدولية كان يقتصر على الملاحة فيه. غير أن التطورات الحديثة في الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وإقامة المنشآت والمشاريع المختلفة عليها، أظهر حصول عمليات استغلال جديدة لمياه هذه الأنهار لا تقل أهمية عن موضوع الملاحة. وغالباً ما تلجأ الدول التي يجري النهر في أقاليمها إلى اتفاق على كيفية الانتفاع من مياهه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة، وعلى بيان حقوق وواجبات كل منها.

نستخلص من المعاهدات المعقودة بين بين الدول النهرية أعمال معهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي والحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم في قضية بحيرة لإنو بعض المبادئ الأساسية التي تنظم استغلال مياه الأنهر الدولية التي يجب أن تحترمها الدول المشتركة في نهر دولي، أهمها [3]:

أ. الاعتداد بالقواعد التي اتفقت عليها الدول المشتركة في النهر الدولي.

ب. العدالة في توزيع المياه والانتفاع المشترك بمياه النهر.

ت. التعاون في تنمية موارد والانتفاع من مياه النهر.

ث. مراعاة الحقوق المكتسبة الخاصة بكميات المياه التي كانت تحصل كل دولة في الماضي

ج. عدم إجراء تحويل في مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية النهر التي تصل للدول النهرية الأخرى دون اتفاق مسبق.

ح. استقر فقه القانون الدولي على احترام سيادة الدول المتشاطئة وحقها في استغلال مياه الأنهار الدولية التي تمر في إقليمها مع تقييدها بوجوب احترام مصالح وحقوق الدول الأخرى التي تقع على حوض تلك الأنهار في الاستفادة والانتفاع من مياه الأنهار الدولية على اعتباران النهر الدولي يشكل وحدة واحدة من منبعه إلى مصبه*.

عليه على الدول التي ترغب في إنشاء سد، أو تحويل مجرى النهر، أن تدخل في مفاوضات مع باقي الدول للحصول على موافقتها، فإذا لم يتم الاتفاق يحسن عرض الأمر على التحكيم، فإذا قامت إحدى الدول التي يجري النهر الدولي في إقليمها بأي مشروع من هذا النوع بدون موافقة الدول الأخرى، وبدون عرض النزاع على التحكيم، فإنها تكون مسؤولة عن الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى.

ثانياً: الدبلوماسية المائية – المفهوم والأهداف.

في إطار عملية التمثيل الدبلوماسي، هناك تخصص من نوع معين هو التمثيل العادي الذي يعد من وظائف الدبلوماسي العادي، إلى جانب ذلك هناك الدبلوماسي المتخصص في نوع معين من أنواع العلاقات الدولية: الثقافية أو التجارية، العلمية أو الصحية أو الإعلامية أو العمالية، إذا كان الأول يعبر عن تقاليد الدبلوماسية التقليدية، فإن الثاني يمثل صورة جديدة من

---

[1] . حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة القاهرة، 1968، ص، 528.

[2]. غسان العطية، القانون الدولي العام، الشركة العراقية للطباعة المحدودة، ط4، بغداد، ص 232. للمزيد ينظر في: حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام: دراسة لضوابطه وأحكامه، مطبعة النهضة، القاهرة، ص1987 335.

[3]. غسان العطية، مصدر سبق ذكره، ص 235.

* حددت المادة 5، الواردة في الباب الثاني من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، مبدأ يقتضي أن تنتفع دولة ما في أراضيها بمجرى مائي دولي تتشاطر في الانتفاع به مع دول أخرى، على نحو معقول ومنصف للدول الأخرى التي تتشاطر معها نفس المجرى المائي.

وفي الفقرة 2، تحدد المادة 5 أيضاً مبدأ المشاركة المنصفة. الذي بشير إلى أن "تشارك الدول في استخدام مجرى مائي دولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة ."

ويرد في المادة 7 من الاتفاقية التأكيد على (الالتزام بعدم التسبب في ضر رذي شأن)، إذ تقتضي أحكام هذه المادة في أن تقوم الدول "باتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن" لدول أخرى تشاطرها مجرىً مائياً دولياً.

للمزيد ينظر في: اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997.
https://unece.org/sites/default/files/2021

صور الدبلوماسية تجمع بين الثقافة الدبلوماسية وثقافة نوعية أخرى مستقلة ، بل وقد تعارض الثقافة الدبلوماسية ، والمثال في ذلك استخدام المياه وما يرتبط بها من مشكلات دولية.[4]

تشكل حالة "الندرة المائية" مع الزيادة السكانية المضطردة، بالتوازي مع المتُغيرات البيئية الحادثة تدريجياً وفى مقدمتها التغيرات المناخية، منحنى خطيراً قد يقود العراق ودول الجوار، التي تشكل المنبع للأنهر المشتركة، حالة من التوترات الجيوسياسية. وتمثل "الدبلوماسية المائية" واحدة من الدبلوماسيات الجديدة وغير التقليدية في ممارسات العلاقات الدولية، والتي تزايدت فعالية استخدامها في الصراعات الباردة على حصص المياه في الأحواض الدولية. [5]

تؤدي دبلوماسية المياه أدواراً متزايدة في منع وتخفيف وحل صراعات المياه الحالية والمستقبلية. مفاهيماً، يتم تعريف دبلوماسية المياه بشكل مختلف من قبل الأكاديميين والمنظمات. ومع ذلك، فإنهم يشتركون في فهم أهمية دمج المصالح المتعددة الأبعاد وأصحاب المصلحة في عملية التعاون، ما يعني أن المياه ذات صلة بمنع النزاعات وحلها نتيجة عمليات البحث وتقصي الحقائق، والتفاوض، الوساطة والتوفيق، وفي فهم متعمق للأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والظروف البيئية والسياق السياسي.

والدبلوماسية المائية هي "مجموع العمليات والآليات والموارد التي يمكن استخدامها على نحو مرن للتركيز على بناء وتعزيز الثقة بين البلدان المتشاركة في مجاري الأنهار والبحيرات والبحار"، ويمكن للبلدان التي تشهد صراعات مائية التوصل إلى اتفاقات ترضي احتياجات مواطنيها من المياه فضلا عن مصالحها الوطنية عن طريق تلك الآليات من خلال التوصل إلى تقنيات مبتكرة وإدارة تعاونية لا يمكن من خلالها تسهيل حل المشكلات فحسب، بل ويمكن أيضا من خلالها إدخال وسيلة مهمة لتعزيز الحلول المستدامة التي تلقى قبولا لجميع الأطراف لتحقيق المصالح الوطنية، وتعرف الدبلوماسية المائية بأنها جميع الاتصالات بين الجهات الفاعلة الدولية حول موارد المياه العابرة للحدود نمثل أحواض الأنهار والبحيرات ،وأحواض المياه الجوفية، أنها فن أو ممارسة استخدام المياه كأداة لإجراء لتحسين وتعزيز العلاقات الدولية. يمكن أن تكون دبلوماسية المياه ثنائية ، أو متعددة الأطراف باستخدام الأدوات مثل (وساطة المياه والتفاوض بشأن المياه) [6].

وقد تكون الدبلوماسية المائية رسمية أو متعددة المسارات دبلوماسية المياه متعددة المسارات كأداة مبتكرة لتحريك وتسوية نزاعات ذات طبيعة مائية تقدم فهمًا أفضل للعوامل التي تؤثر على التعاون المشترك لاستخدامات المياه تدعم الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في تبسيط تعقيدات بناء التعاون، وإبرام تعهدات تعاونية مشتركة للاستثمارات في أحواض الأنهار المشتركة، والتوصل إلى معالجات محلية أو مجتمعية للصراعات على الموارد المائية. إن إطار متعدد المسارات لدبلوماسية المياه يملأ فجوة في نظرية وممارسة التعاون لإدارة المياه المشتركة وتنفيذ دبلوماسية تقديم مقاربة مفاهيمية وتحليلية تحدد العوامل الرئيسة المؤثرة في التعاون المائي بسبب تزايد عدد الصراعات المياه ذات الصلة الصراعات وأوجه القصور المفاهيم والنهج الموجودة في إدارة المياه والتفاوض عليها [7].

وتدعم دبلوماسية المياه زيادة المشاركة والشفافية والتعاون بين الدول، وأنها استخدام أدوات دبلوماسية لحل الخلافات والصراعات القائمة أو الناشئة حول موارد المياه المشتركة بهدف حلها أو تخفيفها من أجل التعاون وإفشاء السلام والاستقرار الإقليمي والدولي [8].

ثالثاً: أغراض الدبلوماسية المائية.

تهدف إلى وضع المهارات والقدرات الدبلوماسية في مواجهة التحديات الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة كوسيلة لمنع نشوب النزاعات، أو تقويضها، وتعرف الدبلوماسية المائية بأنها أداة مهمة من أدوات الحفاظ على الموارد المائية العابرة للحدود وتقاسم استخدامها استخداماً رشيداً وعادلاً في مجال التنمية المستدامة. وهي شكل حديث من أشكال الدبلوماسية لها أغراضها وأبعادها في وقت أصبح التصعيد حول المياه سمة بارزة في العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف

---

[4]. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2009، ص 354,

[5] . محمد رمضان حمزة، الدبلوماسية المائية – حلول مبتكرة، الحوار المتمدن، بغداد،18 حزيران 2020.

الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=681634 ، تاريخ الدخول 20 كانون الأول ، 2022.

[6]. حسان التليلي ، الدبلوماسية المائية" مفهومها وإنجازاتها وافقها، مونت كارلو الدولية ، 2020/01/23.

متاح على الرابط: https://www.mc-doualiya.com/articles/20200123

[7]. The Multi-Track Water Diplomacy Framework A Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation over Shared Waters, The Hague Institute for Global Justice ,2016, p.4.

[8]. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، نزاعات المياه المشتركة واقع وأسباب، ورقة عمل منشورة، بيروت، 2018.

في وقت تزايدت خلالها الضغوط على الموارد المائية التي تشكو من الندرة لعدة أسباب منها فترات الجفاف التي قد تطول جراء التغيير المناخي. تعزيز التعاون بين الدول التي تشترك في أحواض الموارد المائية [9].

وتحتاج تسوية المنازعات الدولية بشأن الموارد المائية إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية في التفاوض والوساطة، والدبلوماسية متعددة المسارات تعد خيار بالغ الأهمية خاصة عندما تتعثر الدبلوماسية الرسمية في بلوغ أهدافها والتوصل إلى حلول مرضية تتبنى مفهوم التقسيم العادل للموارد بين دولة المنبع ودول المصب، غير أن العقبة التي تقيد بلوغ الهدف التفاوضي يكمن في الطبيعة المعقدة التي تكتنف أزمات المياه، وحالة عدم التيقن المرتبطة بها، واختيار آليات التعاون ذات العلاقة ، فضلاً عن أن آليات التعاون في الانتفاع من الموارد المائية المشتركة تعتمد على ما يسمى " منهج تقاسم المنافع" بدلاً من "تخصيص المياه "، إذ يوفر المنهج نطاقاً أكبر من الإجراءات التعاونية المفيدة للأطراف الدولية المتنازعة، فهي تحقق منافع بيئية للأنهار المشتركة، وتعمل على تطوير أحواض الأنهار، وتحقق منافع اقتصادية، وتطور لاحق في العلاقات السياسية والاستقرار الأمني بين الدول ذات العلاقة [10].

وتستخدم الدبلوماسية المائية التقنيات الدبلوماسية للتفاوض والوساطة الطرق الدبلوماسية الأخرى المشار إليها في المادتين (الخامسة والسادسة) من اتفاقية لاهاي الأولى لسنة 1907 [11]، وذلك للتواصل بين الثقافات المختلفة وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة للموارد المائية، وتحويل المخاطر المحتملة من المطالب المتنافسة والتضارب على تخصيص حصص المياه، إلى أشكال من التعاون بين الدول المتنافسة، إدخال التعاون من خلال الماء والطاقة التي يمكن أن تغير طبيعة العلاقات الدولية من لعبة محصلتها صفر تعتمد على استيعاب الموارد إلى منصة للعلاقات المتبادلة المفيدة [12].

إن مصطلح الدبلوماسية المائية يسعى لإرساء الثقافة المائية بين الأحواض المشتركة للأنهار، وإرساء السلام حول الأحواض المائية المشتركة، وهي تهدف لتحقيق الأهداف التالية [13]:

- بناء قاعدة معلومات مشتركة للدول المشتركة بين دول حوض الأنهار المشتركة.
- بناء قاعدة قانونية مشتركة للاقتسام العادل للمياه وعدم التأثير إلحاق أضرار بالدول الواقعة أسفل أحواض الأنهار المشتركة.
- دعم مفهوم متلازمة استخدام الماء لأغراض (الشرب ، والطاقة ، والغذاء) .
- تأمين الأمن المائي ، والأمن الغذائي ، وأمن الطاقة للأجيال القادمة.

ولا يقتصر عمل دبلوماسية المياه على فض المنازعات بقدر ما يسهم في إيجاد أطر تعاون وثيقة بين الدول المتجاورة، في مجال الاستخدامات المشتركة المياه على حقيقة في العديد من المجاري المائية العابرة للحدود تعمل على تهيأة فرصًا للتخطيط المتكامل فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية وتنميتها. وبالتالي فإن استراتيجية تطوير حوض النهر سيضمن تحقيق الفوائد التي يمكن جنيها من خلال إدارة هذه الموارد المائية بشكل تعاوني، إذ يمكن أن توفر الإدارة المتكاملة والتعاونية لسلسلة السدود على نهر عابر للحدود فوائد أكبر لتوليد الطاقة الكهرومائية أو التحكم في الفيضانات.

وتركز دبلوماسية المياه على الخلافات والنزاعات، التي يكون فيها للأطراف نزاعات على استخدامات متنافسة على مورد نادر يمكن أن يؤدي إلى تزعزع استقرار المجتمعات أو البلدان أو المناطق التي تتشارك في مياه دولية. ويمكن أن تتعلق النزاعات بفهم مختلف لكيفية توزيع الحصص المائية بين الأطراف المتشاطئة في إطار من الدبلوماسية الوقائية كما هو الحال في تطوير مجرى مائي لتحقيق مكاسب اقتصادية من جانب واحد كإنشاء السدود في دول المنبع دون أخذ موافقة دولة المصب، أو تتم في إطار تعاوني تتحقق فيه منفعة متبادلة في أحواض المياه المشتركة، كالربط الكهربائي وقيام دولة المصب

---

(9) Islam, S. "Water Diplomacy Welcome". Water Diplomacy @ Tufts University. http://sites.tufts.edu/waterdiplomacy. September 2020.

(10) . ميسون الزعبي، دبلوماسية المياه: إعادة التفكير في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، الدار العربية للمهندسين، القاهرة، 2 أيلول، 2020.

متاح على الرابط: egyptssp.ifpri. info ، تم الدخول في 12 أيلول ، 2023.

(11). أنظر في: اتفاقية لاهاي الأولى لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية لسنة 9071.

(12) Dursun Yildiz, A new International Hydro diplomacy; from water cooperation to comprehensive collaboration, "Global and Regional Hydro Political Problems in the Context of International Cooperation and Security." Conference held in Baku/Azerbaijan -25 November 2014, p.1.

(13). حسان التليلي، مصدر سبق ذكره.

بشراء الطاقة الكهرومائية المتولدة من السدود المشيدة على مجرى النهر الدولي المشترك في دولة المنبع [14]، فضلاً عن إقامة مناطق صناعية*.

توفر دبلوماسية الماء المياه فرصًا للدول المتشاطئة للاجتماع معًا والتفاوض بشأن مراجعة اتفاقيات المياه العابرة للحدود المشتركة، بدعم خارجي أو بدونه، إذ تتوزع الالتزامات بين أطراف التفاوض الوصول إلى المعلومات التقنية، فضلاً عن إنشاء منظمات أحواض الأنهار، وتعزيز الإدارة المستدامة للمياه في جو من الثقة المتبادلة.

وفي حال تعقد مسار المفاوضات وتعسر الوصول إلى تفاهمات، فإنه يتم الاتفاق على وساطة طرف ثالث فرصًا لدفع التفاهم المتبادل والاتفاق على الإجراءات الجماعية حول تقسم المياه المشتركة تقوم به بيوت الخبرة، أو المراكز العالمية، أو منظمات دولية أو إقليمية توفر للأطراف المتنازعة مساحة آمنة للتفاوض والحصول على المشورة، فضلاً عن تسهيل تقصي الحقائق لتسوية المنازعات من خلال أليات فض المنازعات بالطرق السلمية [15].

ويتزايد الاعتراف بالمياه كأداة أساسية لصون السلام والأمن على الصعيدين الدولي والوطني، ففي حين أن النهج الحالي للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود كان مفيداً ولا يزال ضروري، فإن إدراك تحديات التغير المناخي سيتطلب نماذج جديدة من الدبلوماسية المائية، إلى جانب الاقتصاد والحوافز المالية، ويجب أن تسعى هذه النماذج إلى تجاوز الإدارة المشتركة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولاً لبناء السلام ومنع الصراع [16] .

من الضروري التفاوض على اتفاقيات لتقاسم المياه مع الدول حوض الأنهار المشتركة الأخرى من أجل ضمان التقسيم العادل للمياه لضمان الحصص المائية وفق ما تقرره الأعراف والقوانين كالحالة في الاتفاق مع دول الجوار حول الخطط التشغيلية فضلاً عن تبادل المعلومات الفنية الخاصة بالإطلاق والتخزين في البحيرات المرتبطة مع السدود في تلك الدول، مع العرض بأن الإطلاقات المائية في نهري دجلة والفرات قد انخفضت كثيراً عن معدلاتها التاريخية بسبب السياسات المائية لدول المنبع والتغيرات المناخية [17]، وهي تلقي عبء المسؤولية على وزارتي الخارجية والموارد المائية في تفعيل أداء الدبلوماسية المائية مع تلك الدول في تنشيط تنفيذ المشاريع المشتركة في حوضي النهرين.

رابعاً: أزمة المياه في العراق – الموارد والتحديات.

يعد نهري دجلة والفرات ذو أهمية حيوية للعراق وسوريا وتركيا، إذ يتزايد التنافس على السيطرة على مياه النهرين بسبب قيام تركيا بتنفيذ مشروع (كاب) في الجنوب الشرقي من منطقة الأناضول الذي يقيد تدفق المياه إلى العراق وسوريا، وسيكون له أهمية كبيرة في تحديات المياه وتأثيرها على النزاعات والأمن الإقليميين. إن مشروع كاب الضخم سيمكن تركيا من أن تصبح قوة مهيمنة في حوض نهري الفرات ونهر دجلة. وسوف يشعل نزاعات لاحقة مع العراق وسوريا. وعلى وجه التحديد، يتيح هذا المشروع الهيمنة على المياه من خلال السماح لتركيا بعرقلة تدفق المياه إلى سوريا، مما له عواقب فورية على العلاقات المائية العراقية السورية في حوض نهر الفرات. وفي المقابل، تمتلك إيران القدرة على الحد من تدفقات المياه يتدفق في حوض نهر دجلة إلى العراق، الذي يمكن أن يؤدي أيضًا إلى احتمال نشوب صراعات إقليمية طرفاه إيران والعراق [18]

.

إن "ملف المياه يحظى باهتمام من قبل العراق في جانبيه السياسي والفني لصلته المباشرة بالأمن المائي والغذائي، وهو يرتبط بعنصرين، الأول: سياسات دول المنبع، والثاني: تأثره بموضوع التغيرات المناخية.

ويواجه العراق ثلاثة ملفات لها تأثير مباشرة بمسألة شحة الموارد المائية، كما يأتي [19]:

1. المفاوضات مع دول المنبع المفاوضات حول المياه مع دول المنبع ليست وليدة اليوم، وإنما هي ملفات طويلة تمتد إلى عشرات السنين "، ويتوزع على محورين مهمين، إيرادات العراق الرئيسة في نهري دجلة والفرات، فضلاً عن إيرادات الأنهر والروافد الواردة من إيران.

---

[14] . محمد حسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات، 1 شباط 2016، ص 3.

* زيارة السيد رئيس وزراء العراق السيد محمد السوداني إلى تركيا في 21 آذار 2023، وما تمخض عنها من اتفاق على إنشاء منطقة صناعية تخدم احتياجات البلدين، وزيادة الإطلاقات المائية في نهري دجلة والفرات.

[15] . حسان التليلي، مصدر سبق ذكره.

[16] . Roundtable_hydro-diplomacy_20170427.pdf, Hydro-Diplomacy for Water, Peace and Security Beyond Shared Water Management February 2017, p.2. roundtable_hydro-diplomacy_20170427.pdf

[17]. عبد اللطيف جمال رشيد، الموارد المائية في العراق، الناشر (خاص)، السليمانية، 2017، ص 40.

[18]. Krzymowski, A. Water Diplomacy and Its Strategic Significance for Sustainable Development Goals and Global Security Architecture. Sustainability 2021, 13, 13898, p.6 . https://doi.org/ 10.3390/su132413898

[19]. وكالة الأنباء العراقية، تقرير وزارة الموارد المائية، 28 /6 /2022.

2. إن "دول المنبع قد توسعت كثيرا في إنشاء السدود الخزنية ومشاريعها الإروائية بشكل تسبب في انخفاض الإيرادات المائية إلى لعراق، فضلاً عن النمو السكاني الكبير الحاصل على طول حوض النهرين وبالأخص في مناطق دول المنبع وهذان عاملان مؤثران على حجم تدفقات المياه.
3. العامل البيئي المتمثل بالتغيرات المناخية والاحتباس الحراري وقلة التساقط الأمطار وضعف الغطاء الثلجي، قد بشكل سلبي على نسبة الإيرادات باعتبار العراق دولة المصب.

وتقدر حاجة العراق من المياه لكافة الاحتياجات سنويًا بنحو 53 مليار متر مكعب، وأن الإطلاقات المائية الحالية في نهري دجلة والفرات تبلغ 398 متر مكعب بالثانية التي تمت زيادتها إلى 500متر مكعب في الثانية في زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في 22-24 آب 2023 إلى بغداد، وحسبما أشار وزير الموارد المائية عون ذياب: إنّ كميات المياه الداخلة إلى نهر الفرات بلغت 198 مترًا مكعبًا بالثانية فيما كانت سابقًا 290 مترًا مكعبًا بالثانية ومن جانب نهر دجلة ،بلغت كميات المياه الداخلة 200 متر مكعب بالثانية، بينما الخارج من خزين السدود هو 500 متر مكعب بالثانية"، ما يعني أنّ إيرادات دجلة والفرات حاليًا لا تتجاوز الـ12.5 مليار متر مكعب سنويًا، وهي تمثل 23% فقط من حاجة العراق [20].

وفيما يخص نهر الفرات، فقد أقدمت تركيا على إنشاء خمسة سدود هي (كيبان، وكرة كايا، وأتاتورك، وكركاميش، وبيريجيك) بلغت سعتها الخزنية أكثر من 90 مليار م3، أي ثلاثة أضعاف المعدل السنوي لإيرادات الفرات المعتادة البالغ 30 متر مكعب، فإذا أضيف لها حوالي 14 مليار م3 سعة تخزينية في سوريا، وحوالي 8 مليارات م3 في سد حديثة العراقي يصبح أمر السيطرة الجائرة على النهر، واضحاً [21]. والخريطة المرفقة توضح مصادر مياه نهري الفرات ودجلة والروافد المغذية لهما من تركيا وإيران.

حوض نهري الفرات ودجلة

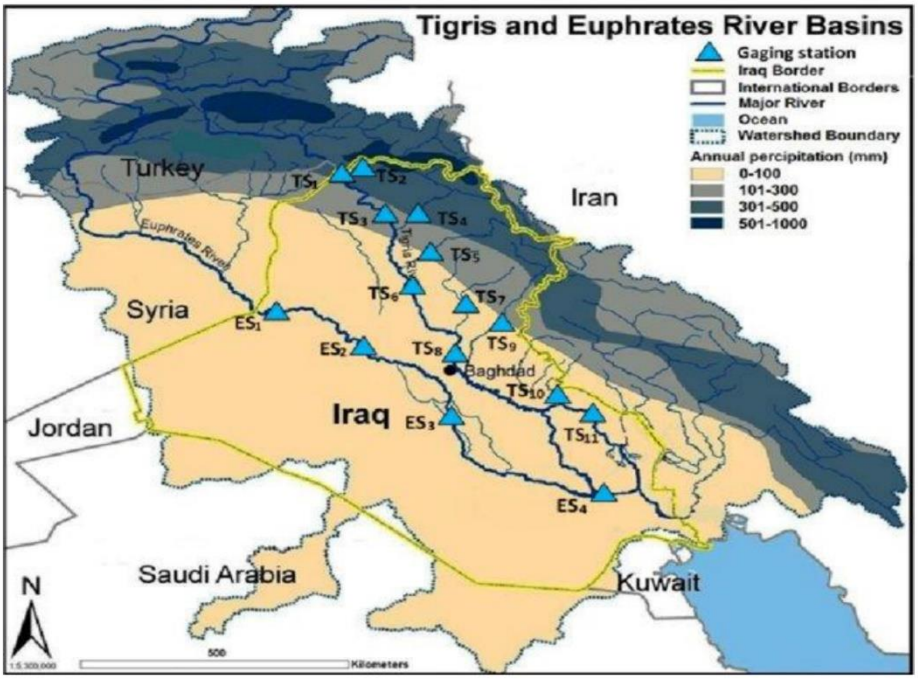

Source: Issa, I.E. Expected Future of Water Resources within Tigris-Euphrates Rivers Basin, Iraq. J. Water Resour. Prot. 2014, 6, 424.

خامساً: الأمن المائي الوطني.

يعني الأمن المائي كمفهوم هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، إذ يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما "ونوعا"، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثيرات سلبية من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من موارد مائية، وتطوير أدوات

[20]. الترا عراق، العراق يترقب 900 م3/ ثا من تركيا... ماذا تعني هذه الكمية؟، 10 آذار 2023.
[21]. حسن الجنابي، من الاسترخاء إلى الإجهاد المائي: مشكلة المياه في العراق وعلاقتها بالسياسات المائية لدول الجوار وتغيُّر المناخ، مركز الإمارات للسياسات ،24 نيسان 2023.

وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية، والبحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. ويعني أيضاً، العمل على توفير كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي في جميع المجالات لجميع المواطنين من المصادر المختلفة سواء أكانت مصادر المياه سطحية أو جوفية أو مياه الأمطار [22].

ويهدف الأمن المائي إلى وضع المعالجات للتحديات المائية التي تواجه العراق المتمثلة بضعف التخطيط الاستراتيجي ، وضعف السياسات الاقتصادية العامة ، ومحدودية التخصيصات المالية لمشاريع الري، وتسيس ورقة المياه ، واعتمادها ورقة ضغط على العراق من قبل دول الجوار ،فضلاً عن ضعف قدرات المفاوض الوطني، وتراجع قضية المياه في ترتيب أولويات العمل السياسي، وفي سلم أولويات صانع القرار لاتخاذ قرارات في مواجهة تحديات إدارة المياه في تنظيم استخدامات المياه داخلياً ،التحديات الخارجية التي جسدتها مشاريع السدود التي أقامتها دول الجوار تركيا وإيران على الأنهر الدول مما الحق الضرر المادي والاعتباري بالعراق بوصفة دولة المصب الواقعة في اسفل أحواض تلك الأنهار نتيجة محدودية التدفقات المائية في نهري دجلة والفرات والأنهار الأخرى التي تقع منابعها داخل الأراضي الإيرانية [23].

لقدا اكتسبت الإدارة المستدامة للمياه في أحواض الأنهار العابرة للحدود أهمية أكبر فيما يتعلق بعدم اليقين الناجم عن تغير المناخ منذ ما يزيد الثلاثين عامًا الماضية. ومن الواضح أنه بجانب نقص المياه، يمكن أن يؤدي عدم اليقين أيضًا إلى مزيد من التوتر بين الدول المجاورة في المستقبل القريب. لأن الوضع الحالي لإدارة الأحواض العابرة للحدود يظهر أن 60٪ من الأحواض العابرة للحدود ليس لديها أي اتفاقيات. كما يمكن ملاحظة أيضًا أن 80٪ من الاتفاقيات الثنائية، وبجانب هذا الموقف، لا تنص على مشاركة البيانات والإخطار بشكل منتظم. فضلاً عن أنها لا تضع معايير لعمليات تخصيص المياه وتقاسم المنافع، ولا لا تتضمن قواعد منع النزاعات وتسويتها، وما إلى ذلك. ويبدو أن جيلًا جديدًا من الأدبيات سيكون له تعريف مختلف عن السياسة المائية لتغطية المفهوم الأمني الجديد الذي يختلف عن مفهوم أمن حقبة الحرب الباردة، وهذا سيؤثر على مفاهيم الدبلوماسية المائية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين الذي سيركز مفهوم الأمن الجديد للقرن الحادي والعشرين على أن المياه والطاقة والغذاء والأمن البيئي المرتبط بتغير المناخ وعلاقاتها المتبادلة ستمارس دورًا أكثر أهمية في قضايا الأمن الوطني والإقليمي.[24]

سادساً: عوامل اختلال الأمن المائي.

ثمة عوامل وأسباب تسهم في اختلال الأمن المائي، والتي تعد من الأزمات الصامتة التي قلما تلاقي الاهتمام الكافي من قبل وسائل الإعلام ومن أبرز تلك العوامل [25].

1. ندرة المياه

لقد باتت ندرة المياه قضية تؤرق السياسيين والاقتصاديين، وذلك في ضوء عدم كفاية الموارد المائية المتاحة لسد احتياجات السكان، الذين يتزايدون باضطراد فضلا عن مخططات دول الجوار الجغرافي لحرمان العراق من نصيبه القانوني من مياه الأنهار المشتركة، وهذا ما قد يفضي إلى صراعات سياسية وربما عسكرية مستقبلا على هذا المورد.

2. الزيادة السكانية

أدى الازدياد المضطرد للسكان، والهجرة من الريف إلى المدينة في العراق، والتوسع العمراني وانتشار ظاهرة الأحياء العشوائية وضعف التخطيط العمراني، إلى زيادة معدلات الطلب على المياه العذبة في حين ينخفض العرض منه مع ازدياد معدلات الاستهلاك بأكثر من معدلات التعويض، مما تقتضي الضرورة لترشيد استخدامه وحسن تخطيطه أن زيادة الطلب على المياه جعل من عنصر الندرة أكثر حدة، كما تؤدي الندرة إلى اعتماد المدن على مصادر مياه أكثر كلفة، لان مصادر المياه المحلية تصبح أما مستنزفه أو ملوثه.

3. ارتفاع مستوى المعيشة

يؤدي التقدم الحاصل في مجال التنمية الاقتصادية، إلى تحسن مستويات المعيشة فتتغير بدورها أنماط الاستهلاك ويزداد الطلب على المياه.

---

[22]. جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، استراتيجية الأمن المائي العراقي، 20 كانون الثاني 2012.

[23]. ا لأنصاري وكنوتسون،"نحو إدارة حكيمة لموارد المياه في العراق"، بحوث العلوم والهندسة المتقدمة، 2011 ، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar.2022/ ، تم الدخول في 2 شباط.

[24]- Mehmet Samil, Dorsan Yildiz and Dogan Yildiz, "New Security Concept and Analytical-Transdisciplinary Approaches to Hydro Politics" , International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 7, Issue 7, July-2016, p.402.

[25]. حمزة المفرجي، الأمن المائي وأثره على الأمن القومي، موقع شبكة النبأ، 10تموز 2021.

4.أنماط الزراعة

تحتاج بعض أنواع المحاصيل الزراعية بطبيعتها إلى وفرة مائية، فإنتاج كيلو غرام واحد من الرز في مناطق الفرات الأوسط وجنوبه كمثال يتطلب من 2000_5000 لتر من المياه، وإنتاج طن واحد من قصب السكر يتطلب ثمانية أضعاف كمية المياه المستخدمة في إنتاج طن من القمح بالري السيحي ، إضافة إلى عزوف بعض المزارعين لاستخدام تقنيات الري الحديثة، كالري بالرش والري بالتنقيط، وضعف دور الإرشاد الزراعي في عموم محافظات القطر جميع هذه العوامل ساعدت على الإسراف باستخدام المياه للأغراض الزراعية مما يتطلب الأمر التعاون والتنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية لوضع ضوابط تحدد كمية المياه حسب المساحة الزراعية وتسعيرها وتفعيل دور الإرشاد الزراعي والدور الرقابي لدوائر الزراعة في المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة الإسراف باستخدام المياه للأغراض الزراعية.

5. قطاع الصناعة

إن حاجة الصناعة إلى المياه لا تقتصر على الصناعات الثقيلة، بل تشمل كل فروع الصناعة، مما يتطلب التفكير الجدي باستخدام المياه المعالجة للأغراض الصناعية ووضع استراتيجية واضحة وقابلة للتطبيق للمحافظة على المياه العذبة للاستخدام البشري.

سابعاً: الأسباب المؤسسية والسياسية لأزمة المياه.

إن السبب الرئيس لندرة المياه هي أسباب سياسية ومؤسساتية، ويكون في اغلب الأحيان نتاج سوء إدارة الموارد المائية وليس بسبب نقص مادي في إمدادات المياه، فهناك قدر كبير من عدم المساواة بفرص الحصول على المياه العذبة على مستوى الأسرة داخل الدول، في حين يتمتع سكان المناطق المرتفعة الدخل والمدن بإمكانية الحصول على كميات كبيرة من المياه تصل لبيوتهم يوميا وبأسعار رمزية بواسطة دوائر الماء في عموم المحافظات، فإن سكان الأرياف والإحياء الفقيرة في أطراف المدن يحصلون على ما هو اقل من المناطق الآنفة الذكر [26].

أما فيما يتعلق بالجانب السياسي فان ارتباط موارد المياه بالسياسة كانت منذ القدم وحتى يومنا هذا مثار نزاعات داخلية وإقليمية ودولية.

وتتجسد النزاعات الخارجية في المشكلة المائية بين العراق وسوريا من جهة وبين تركيا من جهة أخرى بشأن تقاسم مياه نهري دجلة والفرات لازالت قائمة ، إذ إن السلوك السياسي التركي في مجال الموارد المائية لا يلتزم بقواعد القانون الدولي للتوصل إلى اتفاقيات لتنظيم استثمار مياه الأنهار المشتركة ، والأمر ينسحب على سلوك الحكومة السورية في ممارسة تقليص التدفقات والحصص المائية في نهر الفرات [27].

إن المياه تمثل احد أبرز الأزمات التي تؤثر في طبيعة العلاقات العراقية التركية والتي تجلت في تنامي حالة عدم الثقة في الالتزامات الطرف التركي من قبل العراق نتيجة للتوجهات التركية التي باتت مقلقة للعراق بعد أن جعلت الفائض المائي لديها يتحول إلى إشكالية في إطار علاقاتها مع العراق من خلال التركيز على مفردة التعاون الإقليمي في توزيع المياه بدلاً من التوزيع العادل للمياه بين دول المنبع ودول المصب للأنهر الدولية بموجب قواعد القانون الدولي العامة والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدولتين [28].

أما فيما يخص إيران، فقد أقدمت على قطع جريان الأنهار الحدودية المشتركة مع العراق لأبرز تلك الأنهر كنهر الكارون والوند وديالى والزاب الصغير، وما تطلبه ذلك من قيام حكومة العراق والجهات ذات العلاقة تفعيل الدور الدبلوماسي واللقاءات الثنائية بين العراق وتركيا وإيران، وسوريا للتوصل إلى اتفاقيات مشتركة تلزم جميع الأطراف بتنفيذ بنودها [29].

والحق، يتطلب الأمر إذكاء دور التوعية والتربية المائية عبر وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التربوية لترشيد استهلاك المياه، كما ينبغي رعاية الباحثين والمهتمين بقضايا المياه لإذكاء الدور البحثي في هذا المجال للتوصل إلى حلول ناجعة لتفادي الأزمة المائية المتوقعة، وبناء مرتكزات الاستراتيجية مائية ناجحة لتعزيز الأمن المائي العراقي [30].

---

[26]. رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، سكاي نيوز، 27 نيسان 2021. للمزيد يراجع: مركز الجزيرة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، 2 تشرين الأول 2005.

[27]. جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 160، 1992. للمزيد يراجع: فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014، ص 65.

[28]. فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص77.

[29]. الأمم المتحدة، مسألة البقاء، تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، 14، آب 2017. متاح على الرابط http:// www.genevawaterhub.org/sit

[30]. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، ندوة " مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط والأمن المائي في العراق، 26 حزيران 2018، وبيت الحكمة، قسم الدراسات القانونية، ندوة " أزمة المياه في العراق – الحلول والمعوقات، 20 تشرين الثاني 2018. للمزيد يراجع: كلية الزراعة – الحويجة، ندوة " تحديات الأمن المائي في العراق – الأبعاد الاستراتيجية والحلول الدبلوماسية، 2 آب 2020.

الخاتمة والاستنتاجات

يواجه العراق أزمة مزدوجة سياسية وقانونية في إدارته للموارد المائية، وفي تأمين الأمن المائي الذي يتفرع عنه كل من الأمن الغذائي، وأمن الطاقة.

ويتوزع الجانب السياسي لأزمة إدارة الموارد المائية إلى فرعين، الأول: ويتعلق بإدارة التفاوض من خلال الدبلوماسية المائية مع دول الجوار بوصفها دول المنبع للأنهار التي لها أحواض مشتركة بهدف ضمان الحصول على حصص عادلة من المياه على المعاهدات الثنائية المبرمة معها بهذا الشأن، والاتفاقيات الدولية لتنظيم حقوق الدول المتشاطئة للأنهار الدولية والأنهار المشتركة الأحواض.

والحق أن عملية التفاوض تواجه صعوبات، خاصة بعد العام 2003، في تفسر التزاماتها تجاه العراق بوصفه دولة المصب بما تلحق الغبن في الحفاظ على حقوقه في حصصه في مياه الأنهار موضوع البحث مما ولد أزمة شحة المياه بسبب خفض الحصص المائي، أو قطعها كاملاً مما أدى إلى حصول حالة من الجفاف والحق إضراراً في البيئتين الزراعية والحيوانية.

أما الفرع الثاني : فهو يتعلق بالسياسة الداخلية في جانبها المؤسسي ويكون في اغلب الأحيان نتاج سوء إدارة الموارد المائية وليس بسبب نقص مادي في إمدادات المياه، فهناك قدر كبير من عدم المساواة بفرص الحصول على المياه العذبة على مستوى الأسرة داخل الدول، في حين يتمتع سكان المناطق المرتفعة الدخل والمدن بإمكانية الحصول على كميات كبيرة من المياه تصل لبيوتهم يوميا وبأسعار رمزية بواسطة دوائر الماء في عموم المحافظات، فإن سكان الأرياف والأحياء الفقيرة في اطراف المدن يحصلون على ما هو اقل من المناطق الحضرية، وهو ما ينسحب على استخدام المياه للأغراض الزراعية وما يترافق معه من تجاوزات على الحصص المائية المخصصة لأغراض الري ، وما تنشأ عنه في العديد من نزاعات عشائرية ، فضلاً عن محدودية استخدام تقنيات الري الحديثة التي تعمل على ترشيد استخدامات المياه للأغراض الزراعية.

وينسحب هذا الجانب على البنية التحتية للسدود والمشاريع الإروائية التي لم تحديثها وتوسيع طاقاتها منذ مدة طويلة بسبب ضعف التخصيصات المالية السنوية الجارية والاستثمارية

أما الجانب القانوني، فهو الآخر يتوزع على فرعين، الأول: ويتعلق بعدم احترام الدول التزاماتها القانونية بموجب المعاهدات والعمل على خرقها وتفسيرها من جانب واحد دون النظر إلى حقوق دول المصب في أسفل أحواض الأنهار الدولية والمشتركة.

أما الفرع الثاني، فهو داخلي يتمثل في قصور في النظام القانوني المنظم لعملية توزيع واستخدام المياه للأغراض المختلفة الصحية والزراعية والصناعية، وضعف الرقابة المؤسساتية على تلك الاستخدامات وعدم إخضاع المتجاوزين لأحكام القانون والمحاسبة القضائية، فضلاً عما تتعرض عليه الموارد المائية للتلوث البيئي بسبب تصريف الملوثات السائلة والصلبة دون خضوعها للمعالجات البيولوجية والكيمياوية وتصريفها بشكل مباشر مجاري الأنهار.

وإذا كان الصراع على النفط قد شكل مساحة كبيرة من معادلات وأحداث المنطقة منذ عقود كثيرة وحتى الآن، فإن الصراع على المياه يمكن أن يكون أشد حدة، ذلك أن المياه في التحليل النهائي أهم من النفط وأغلى، فهي سر الحياة، **"وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يؤمِنون".**

ولا شك في أن الإدراك المبكر لأهمية المياه ومعرفة طبيعة الصراع القادم حولها سيؤثر على العراق إذا ما أحسن صناع القرار الاستعداد بكثير من الجهد بما يؤمن لها حماية حقوقه في ضمان أمنه المائي.

هناك الكثير من الجوانب غير العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن الوطني منها الأمن الغذائي والاقتصادي، والمياه على رأسها.

وقد خلصت الورقة البحثية إلى عدد من الاستنتاجات نوجزها بما يأتي:

1. تفعيل الدبلوماسية المائية والدبلوماسية الوقائية لضمان الحقوق المائية للعراق.
2. إن آليات الدبلوماسية المائية قد نجحت في أحدث تحول وانتقال من علاقات دولية صراعية إلى علاقات تعاونية عبر تزايد المشروعات المشتركة ذات الأهداف البيئية والأهداف التنموية.
3. أن يتم النظر إلى الأمن المائي بوصفه رديف للأمن العسكري من حيث الأهمية والأولية في الاهتمام ورصد التخصيصات المالية.

www. mc-doualiya.com ، تم الدخول في 22 شباط 2022.

4. إن لكل دولة في أحواض الأنهار الدولية والمشتركة الحق في السيادة على حقوقها في حصصها المائية، وفي استخدام المياه في حدود أقاليمها.
5. إن الأمن المائي يحقق هدف المتلازمة المائية (الماء، الغذاء والطاقة).
6. يجب على دول الواقعة على حوض الأنهار الدولية ألا تلحق الضرر بحقوق الدول المشاركة الأخرى من خلال إنشاء السدود والمشاريع الاستثمارية مع الأخذ بنظر الاعتبار بحقوق الدول الحوض الأخرى.
7. ينبغي استخدام المياه العابرة للحدود بشكل منصف وعادل.
8. ترشيد استخدام للأغراض الصحية والزراعية والصناعية.
9. إيلاء الاهتمام بالبنى التحتية للسدود والقنوات الاروائية وتوسيعها وتحديثها وتطويرها.
10. رفع كفاءة القطاع الزراعي باستخدام تقنيات الري الحديثة والعمل على وقف الهدر في استخدام المياه.
11. تفعيل العمل بالقوانين النافذة، وسد الفراغ والقصور القانوني التي تنظم عمل الأجهزة الرقابية على استخدام المياه لأغراضها المختلفة.
12. حماية الموارد المائية من التلوث الصحي والصناعي من الملوثات البيئية من خلال تفعيل المراقبة لأجهزة وزارة البيئة وإخضاع المخالفين لأحكام القانون.
13. احترام قواعد القانون الدولي للمياه (اتفاقية الأمم المتحدة حول المجاري المائية لعام 1997 والميثاق المائي لعام 1992) التي تشتمل على مبادئ ومعايير التي توفر أدوات عملية لدول المنبع والمصب التي تيسر النقاش والتعاون والتشارك في المجاري المائية على نحو عادل ومنصف والامتناع عن إحداث أي ضرر جسيم وعليها واجب التعاون عبر تبادل المعلومات وحماية النظم الإيكولوجية وتسوية النزاعات بشكل سلمي، وتوفر أساساً سليماً لتعاون أوسع نطاقاً بين دول الحوض بهدف إيجاد أنماط إدارة مشتركة للموارد المائية.
14. تمارس دول الجوار (تركيا وإيران) سياسات الهيمنة المائية كوسيلة للتعبير عن ديناميات القوة التي تتحكم في السيطرة على مياه الأنهار المشتركة.

المصادر

القرآن الكريم

الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1907 المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- اتفاقية المياه لعام 1992- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا.
- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية لسنة 1997.

المصادر العربية:

1. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، بغداد، 2009.
2. الأمم المتحدة، مسألة البقاء، تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، 14، آب 2017. متاح على الرابط http:// www.genevawaterhub.org/sit
3. الأنصاري وكنوتسون،"نحو إدارة حكيمة لموارد المياه في العراق"، بحوث العلوم والهندسة المتقدمة، 2011، نقلا عن https://studies.aljazeera.net/ar/..
4. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، ندوة " مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط والأمن المائي في العراق، 26 حزيران 2018.
5. بيت الحكمة، قسم الدراسات القانونية، ندوة " أزمة المياه في العراق – الحلول والمعوقات، 20 تشرين الثاني 2018.
6. حسن الجنابي، من الاسترخاء إلى الإجهاد المائي: مشكلة المياه في العراق وعلاقتها بالسياسات المائية لدول الجوار وتغيُّر المناخ، مركز الإمارات للسياسات ،24 نيسان 2023.
7. جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، استراتيجية الأمن المائي العراقي، 20 كانون الثاني 2012.
8. جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 160، 1992.
9. عبد اللطيف جمال رشيد، الموارد المائية في العراق، الناشر (خاص، السليمانية، 2017.
10. حسان التليلي، الدبلوماسية المائية – مفهومها وإنجازاتها وأفقها، 20 كانون الأول 2020.
11. حمزة المفرجي، الأمن المائي وأثره على الأمن القومي، موقع شبكة النبأ، 10تموز 2021.
12. رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، سكاي نيوز، 27 نيسان 2021.

13. رمضان حمزة محمد، الدبلوماسية المائية – حلول مبتكرة، الحوار المتمدن، العدد 6596، 16 آب 2020.
14. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط4، الشركة العراقية للطباعة الفنية المحدودة بغداد، 1987.
15. فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014.
16. كلية الزراعة – الحويجة، ندوة " تحديات الأمن المائي في العراق – الأبعاد الاستراتيجية والحلول الدبلوماسية، 2 آب 2020. متاح على الرابط: www. mc-doualiya.com
17. محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية الاستراتيجية، 1 شباط 2016.
18. مركز الجزيرة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، 2 تشرين الأول 2005.
19. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، نزاعات المياه المشتركة واقع وأسباب، ورقة عمل منشورة، بيروت، 2018.
20. ميسون الزعبي، دبلوماسية المياه: إعادة التفكير في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، الدار العربية للمهندسين، القاهرة، 2 أيلول، 2020.

المصادر الأجنبية:

1. Dursun Yildiz, A new International Hydro diplomacy; from water cooperation to comprehensive collaboration, "Global and Regional Hydro Political Problems in the Context of International Cooperation and Security." Conference held in Baku/Azerbaijan on -25 November 2014.
2. Islam, S. "Water Diplomacy Welcome". Water Diplomacy @ Tufts University. http://sites.tufts.edu/waterdiplomacy. September 2020.
3. Mehmet Samil, Dorsan Yildiz and Dogan Yildiz, "New Security Concept and Analytical-Transdisciplinary Approaches to Hydro Politics", International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 7, Issue 7, July-2016.
4. Krzymowski, A. Water Diplomacy and Its Strategic Significance for Sustainable Development Goals and Global Security Architecture. Sustainability 2021, 13, 13898, p.6. https://doi.org/ 10.3390/su132413898
5. The Multi-Track Water Diplomacy Framework a Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation over Shared Waters, The Hague Institute for Global Justice,2016.
6. Roundtable_hydro-diplomacy_20170427.pdf, Hydro-Diplomacy for Water, Peace and Security Beyond Shared Water Management February 2017, p.2.
7. Susskind, Lawrence; Shafiqu Islam, "Water Diplomacy: Creating Value and Building Trust in Transboundary Water Negotiations". Science & Diplomacy, (22-08-2012).